دور الأمن الاجتماعي في تعزيز الاستقرار السياسي في العراق بعد عام٢٠٠٣

الباحثة
بدور عنيد جاسم
bdooraneed@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د
ناظم نواف إبراهيم
dr.nadhim967@gmail.com

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص

مر العراق بعد عام (٢٠٠٣) بمرحلة سياسية جديدة وبالرغم من نتائجها الإيجابية بالتحرر من الديكتاتورية ألا إن تحدياتها انعكست سلباً على الأمن الاجتماعي بين المجتمع العراق المعروف بالتنوع، هنا كان لابد من وضع دستور يضمن حقوق المكونات الاجتماعية ويحدد طبيعة النظام السياسي العراقي، وبالفعل تحقق ذلك حينما صوت العراقيون بالاستفتاء العام بالموافقة على الدستور، ثم جرت الانتخابات الأولى لانتخاب الجمعية الوطنية، وبطبيعة الحال لم تخلو تلك المرحلة من التحديات الأمنية التي أثرت على عملية التحول الديمقراطي في العراق، في غضون ذلك برزت المؤسسات الاجتماعية المتمثلة بـ (الاسرة، العشيرة، المدرسة، الجامعة، المؤسسة الدينية) كـ احد أهم ركائز تحقيق الأمن الاجتماعي عبر أساليب التنشئة الاجتماعية والتعبئة الوطنية وتغليب الهوية الوطنية على الهويات الفرعية الأخرى بالإضافة الى التعاون مع الأجهزة الأمنية وتشجيع المواطنين على المشاركة السياسية ومكافحة التطرف الفكري، وبناء على تلك المعطيات تحقق الأمن الاجتماعي نسبياً مما أدى الى دور فاعل في تعزيز الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وبعد خمس دورات برلمانية تأكد لنا إن غياب الأمن الاجتماعي بأي حال من الاحول يؤثر في تحقيق الاستقرار السياسي، لذا فأن المؤسسات الرسمية التشريعية والتنفيذية والقضائية لا يمكن ان تعمل بمعزل عن المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاجتماعي، الاستقرار السياسي، البنية الاجتماعية، العراق

The Role of Social Security and Political Stability in Iraq after 2003

Prof.Dr.Nadhim Nawaf Ibrahim dr.nadhim967@gmail.com
Bdoor Aneed jassam bdooraneed@uomustansiriyah.edu.iq
Al_Mustansiriya University/ College of Political science

Abstract:

After 2003, Iraq entered a new political phase. Despite its positive outcome of liberation from dictatorship, its challenges negatively impacted social security within Iraq's diverse society. A constitution was therefore essential to guarantee the rights of all social groups and define the nature of the Iraqi

political system. This was achieved when Iraqis voted in a referendum to approve the constitution, followed by the first elections for the National Assembly. Naturally, this period was not without security challenges that affected the democratic transition in Iraq. Meanwhile, social institutions—the family, tribe, school, university, and religious institutions—emerged as key pillars of social security. These institutions played a crucial role in fostering socialization, national mobilization, and prioritizing national identity over other sub-identities. They also cooperated with security forces, encouraged political participation, and combated extremism. Based on these factors, social security was achieved to a certain extent, contributing to political stability in Iraq after 2003. However, after five parliamentary terms, it has become clear that the absence of social security, in any form, undermines political stability. Official legislative, executive and judicial institutions cannot operate in isolation from social institutions in achieving political stability.
Keywords: Political stability، Social Security، Social structure، Iraq

المقدمة:

يعد الأمن الاجتماعي من أحد أهم آليات التي ينجم عنها الاستقرار الدولة من عدمه، وتسعى كل دول العالم إلى تعزيز استقرارها الداخلي والخارجي كهدف مهم لكافة الدول التي تسعى إلى السلم والأمن والرفاهية، ونشر الأمن والطمأنينة في نفوس الأفراد والقدرة على خلق الأبداع والتطور وبالتالي سيؤدي إلى تطور المجتمع وارتقاءه استناداً إلى الحاجات الإنسانية المتجددة.

أهمية البحث:

يهدف البحث لتسليط الضوء على أحد اهم آليات تحيق الاستقرار السياسي في العراق الذي شهد زعزعة الاستقرار السياسي بسبب تدهور الأمن الاجتماعي، مما أدى للبحث عن سبل من شأنها تقويم مسار الامن الاجتماعي لدوره الهام في ترسيخ الاستقرار السياسي في العراق ولاسيما بعد عام (٢٠٠٣) التي شكلت مرحلة جديدة في حياة العراقيين على كافة المستويات.

إشكالية البحث:

يتناول البحث إشكالية مفادها إن غياب الامن الاجتماعي يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح، وفي ضوء ذلك يحلل البحث تلك العلاقة عبر دراسة واقع الامن الاجتماعي والاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، مما يستلزم الإجابة على جملة من التساؤلات، أبرزها ما يأتي:

١. ما الأمن الاجتماعي، ثم ما الاستقرار السياسي؟

٢. كيف يؤثر الامن الاجتماعي على الاستقرار السياسي؟
٣. ما العلاقة بين الامن الاجتماعي والاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)؟

فرضية البحث:

هناك علاقة طردية بين الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في العراق، إذ ان تحسين الأمن الاجتماعي يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي وأن التغيير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أدى إلى وجود الكثير من الإشكاليات التي جعلته يفقد استقراره وهذا يتطلب حلول حقيقيه وفعالة لأجل تحقيق الاستقرار السياسي والذي يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.

منهجية البحث:

بغية الوصول إلى النتائج اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لوصف المفاهيم والمصطلحات الرئيسية، وتم اعتماد المنهج التحليلي النظمي لتحليل الأحداث.

هيكلية البحث:

انتظم البحث في ثلاث مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة،

المطلب الأول: الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي (المفهوم والوسائل)

يعد الأمن من العوامل ذات تأثير مهم التي تتضمن تقدم المجتمعات وازدهارها وفضلاً عن حماية الأفراد والممتلكات من الأخطار الداخلية والخارجية، ومن أجل الإحاطة بالموضوع سوف نبينها على الوفاق كالاتي:

اولاً-الأمن لغة:

من أجل الإحاطة بمفهوم الأمن اقتضت الأهمية العلمية تعريفه من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، أذ جاء تعرف الأمن لغة: أمنَ الأمانة والأمان (قد أمنت فأنا امن، وأمنت غيري من الأمان والأمن) (ابن منظور، ٢١). وأن مفهوم الأمن في أبسط معانيه يعني الأمن ضد الخوف كما جاء في قولة تعالى ((**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُون**)).

ثانيا-الأمن اصطلاحاً

يعرف الأمن اصطلاحا بالهدوء والطمأنينة والقدرة على مواجهه التحديات دون خوف أو اضطراب، باعتماد جميع الإجراءات الأمنية المتخذة لحماية أسرار الدولة

وحماية موظفيها ومنشأتها ومصالحها الحيوية (الهيتي ٢٠٠٧ ، ٤). **أما عن الصفات العامة التي يتسم بها الأمن هي كالاتي (الياسري ٢٠١٠، ٥٢)**

١- متصل بالبشر في كل مكان في العالم

٢- تتسم مكوناته بالترابط ولا تبقى داخل الحدود الوطنية

٣- يمكن تحقيق الأمن من خلال تدخل الدولة في مرحلة مبكرة بدلاً من التدخل في مرحلة لاحقة

٤- يركز على الناس حتى يمكن تلبية احتياجاتهم والحفاظ على سبل عيشهم.من وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي تنقسم إلى وسيلتين أساسيتين وهي كالاتي:

أ_ الوسائل المعنوية:

تعتمد الوسائل المعنوية على التوجيه العام والتربية والفكر السليم والإرشاد، وغرس القيم الأخلاقية، وإصدار الأنظمة والتشريعات التي تحقق و توضح حقوق المواطنين والواجبات التي ستزول في من يخالفها أو من يخرج عنها (**مولود ٢٠٢١**).

ب_ الوسائل المادية:

تتمثل الوسائل المادية في الأجهزة والوزارات والمؤسسات التي تنشئها الدولة من أجل حفظ الأمن ومراقبة كافة الأنشطة التي تخالف تشريعاتها وكذلك مراقبة نشاط الأفراد الذين يخرجون عليها (الجدعاني ٢٠٢٢).

ثالثاً: الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي من المفاهيم الأساسية التي تساهم في بناء المجتمعات، وبالتالي يعكس عن قدرة المجتمع على الحفاظ على نظامه السياسي، وعلى هذا الأساس سنبينها على الوفاق الاتي:

أ. الاستقرار لغة:

الاستقرار السياسي يتكون من كلمتين الأولى الاستقرار، والثانية السياسي، ويشير الاستقرار إلى القرار وهو الثبات وورد في القاموس ((أستقر، يستقر، استقراراً، أستقر الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانة أذا لم يتغير أو يتم تغيره، والثبات لا يعني عدم الحركة. (العيساوي ٢٠٢٠، ٤٧).

ب. الاستقرار اصطلاحاً.

أن الاستقرار السياسي اصطلاحاً تعريفات عديدة اختلفت من باحث لأخر ومن مدرسة فكرية لأخرى ويمكن ملاحظة اتجاهين في تعريف الاستقرار السياسي هما.

الاتجاه الأول : حاول تعريف الاستقرار السياسي من خلال الأبحاث والمدارس وفي هذه الاتجاه يمكن رصد أهم التعاريف الاستقرار السياسي على أنه قدرة مؤسسات الدولة على معالجة الأزمات السياسية بمهارة وتسوية الصراعات الخارجية، والقدرة على حفاظ سلامتها الهيكلية، وبالتالي يتطلب تلبية كل متطلبات و احتياجات السكان على أقل تقدير (بدرية ٢٠٢٤) .

أما الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه حاول تعريف الاستقرار السياسي من حيث نقضيه وهو عدم الاستقرار السياسي عدم قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي يوجهها، وعدم قدرته على أدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يبقيها في دائرة يستطيع النظام السيطرة الهيمنة عليها (علي ٢٠١٧،٤). **وعلية يمكن تقسيم الاستقرار السياسي في بعدين أساسين وهما كالاتي :**

١- **البعد الداخلي:** وهذا يقصد به أن الصراعات الداخلية بإطار مؤسسات الدولة القائمة على توازنات القوى الداخلية، وهنا يقترن الاستقرار السياسي بقدرة الدولة للاستجابة لمصادر الضغط والتوتر في البيئة الخارجية (العيثاوي ٢٠١٨) .

٢- **البعد الخارجي:** يشير هذا البعد إلى قدرة الدولة على الحفاظ على علاقات سليمة وإدارة المصالح في البلد والعمل على حمايتها من التدخلات الخارجية والتي تكون السبب في عدم الاستقرار (ساجد ٢٠٢٢).

المطلب الثاني: تطور الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ويعد المجتمع العراقي من المجتمعات المتعددة التكوين لتنوع مكونات المجتمع من اللغة، الدين، العرق، القومية، أذ يشكل العرب حوالي ٧٥% من المجتمع، أما الشعب الكردي هو ثاني أكبر مجموعة لغوية في العراق يشكل مجموع الشعب الكردي حوالي ٢١% من المجتمع العراقي فضلاً عن ذلك تنوع الاثنيات الأخرى مثل الكلدو والأشور، والمسيحيون والصابئة المندائيون، وغيرهم (العبدلي ٢٠٢٣ ، ٣٢) وهنا يجب توضيح التنوع القومي والديني في العراق عند دراسة التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي:

أولاً: التركيبة الاجتماعية:

١_ التنوع القومي:

أ_ العرب:

العراقيين القدماء كان قصدهم من كلمة (العرب) هم سكان الجزيرة العربية، يذكر في أول مرة في التاريخ في النقوش تعود إلى زمن شلما نصر الثالث(**٨٥٤ ق.م**)، تكرر ذكر العرب في النقوش البابلية والأشورية وفي الكثير من أسفار التوراة وتكرر أيضا في بعض الكتب اليونانية مثل كتاب كأيخلوس (ابراهيم ٢٠١٥ ، ٧٠) ومن أكثر الهجرات تميزاً التي قام بها العرب إلى العراق، هجرة الاكديين تقريباً سنه (٣٥٠٠ق.م)، وهجرة الآراميين تقريباً سنة (١٥٠٠ق.م)، وفضلاً عن هجرة العموريين سنة (٢٢٠٠ق.م)، وأخيرا هجرة العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية عند العرب وانها اللغة الأصلية، يدين العرب العراقيين الديانة الإسلامية، وينقسمون إلى مذهبين إلى شيعة أثنا عشرية، وسنة حنفية شافعية، وجود نسبة قليلة من العرب يعتنقون ديانات أخرى (البكري ٢٠٠٦ ، ٣٥).

ب_ الكرد:

يمثل الأكراد ثاني قومية رئيسة بعد العرب، حيث يرتكزون في محافظات (أربيل، السليمانية، دهوك)، ولهم وجود في محافظات كركوك وديالى و يتواجدون قلة في بغداد وواسط، ولغتهم مشتركة ويعتنقون الديانة الإسلامية، وينقسمون من حيث المذاهب إلى السنة الأكثرية والأقلية منهم الشيعة ويطلق عليهم الكرد الفيلية (حسن ٢٠٢١)

ت_ التركمان:

يمثل التركمان القومية الثالثة في العراق، تنحدر من قبائل الغز من الأتراك والأغوز، أذ أنهم يتمركزون في شمال العراق، وخصوصاً في مدن (كركوك، وجلولاء، والسعدية، وامرلي، طوزخرماتو، داقوق، خانقين) (الصمانجي ١٩٩٩). ويشكل التركمان مجموعة عرقية متميزة، ينتمي الأكثرية منهم حوالي(٦٠%) إلى الطائفة السنية، (٤٠%) منهم إلى الطائفة الشيعية، أما البقية منهم مسيحيون ويزيديون وجميعهم منتشرون في محافظات العراق وبنسب مختلفة (lamani 2009)

ث_ الأقليات الأخرى:

أنتجت الهجرات المتعاقبة إلى العراق عبر تاريخ طويل عن وجود أقليات قومية متنوعة، ومنها (الأشوريين، والأرمن، والكلدانيين)، ألا أنها بقيت محتفظة بمجموعة من خصائصها البارزة حتى الأن، فضلاً من تلك الأقليات تشكل نسبة قليلة من مجموع سكان العراق (ابراهيم ، ٧٧) .

٢_ التنوع الديني:

أ_ المسلمون:

يـدين الغالبيـة الكبـرى مـن الشـعب العراقـي الديانـة الإسـلامية أذ تصـل نسـبة المسـلمين حـوالي ٩٧% مـن مجمـوع السـكان العـام، ينتشـر المسـلمون فـي شـمال العـراق وجنوبـه، أذ تشـكل نسـبة المسـلمين فـي بعـض المحافظـات حـوالي ١٠٠% مـن سـكان العـراق، كمـا هـو فـي بعـض المحافظـات (النجـف الأشـرف، وكـربلاء المقدسـة) وتقـل النسـبة فـي بعـض المحافظـات الـى٨٣% كمـا فـي محافظـة نينـوى،. والمجتمـع العراقـي يعـرف بتنوعـه الثقـافي والـديني، والقـومي، والاجتمـاعي، فضـلاً عـن ذلـك التنـوع فنجـد هنـاك تعـايش سـلمي بيـنهم، بغـض النظـر عـن بعـض الحـالات، نتيجـة تـأثرهم بـبعض الممارسـات الجهـة الحاكمـة والقـوى الخارجيـة التـي أدت إلـى ضـرب التعـايش السـلمي بـين مختلـف مكونـات الشعب العراقي (اللحام ٢٠٠٩ ، ٣٥) .

ب_ المسيحيون:

المسـيحيون هـم مجموعـة دينيـة عرفـوا بالمسـحية كهويـة دينيـة، تؤخـذ الديانـة المسـيحية تعاليمهـا مـن الكتـاب المقـدس لان أحـد الـديانات الإبراهيميـة التوحيديـة، ودين عيسـى أبـن مـريم عليهمـا رسـالة مـن رسـالات الأنبيـاء التـي جـاءوا للنـاس بهـا ليعبـدوا رب العـالمين الـذي أنشـأهم ووهـبهم الـرزق ولا يشـركون بـالله الواحـد الصـمد (عبـد الامير ٢٠٢١) .

ت_ أقليات دينية أخرى:

يوجـد فـي العـراق العديـد مـن الجماعـات الدينيـة الأخـرى كالصـابئة وكـان الصـابئة ويعتقـدون أنهـم يتعبـون تعـاليم أدم بسـبب قـدم زمانـه، وقـد دخلـت التعـاليم الغربيـة علـى معتقـداتهم، وكـان مجيـئ النبـي يحيـى لـيخلص الـدين مـن بعـض الأمـور الدخيلـة، ومـن أهـم كتـبهم (كنـزا، وربـا، وصـحف أدم) (الحسـني ١٩٨٣) و أمـا الشـبك فهـم مجموعـة عرقيـة تسـكن شـرق مدينـة الموصـل، يتحـدثون باللغـة الكرديـة وبالجهـات تختلـف عـن لغـة الأكـراد يعتقـد الـبعض أن الايزيـدين هـم اقـدم أقليـة دينيـة وتعـود تـاريخ ديانـاتهم إلـى الألـف السـنين (الحسني ١٩٨٤) .

المطالب الثالث: آليات تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

١_ المصالحة الوطنية:

يتطلـب الوضـع فـي العـراق إلـى اعتمـاد مصـالحة وطنيـة مـؤثرة وفاعلـة ونابعـة مـن الواقـع الأوضـاع الاجتماعيـة والسياسـية والثقافيـة للـبلاد، وان تحقيـق المصـالحة الوطنيـة

العراقية يتطلب الاعتراف بالأخر كما أن تحقيق المصالحة الوطنية لا يتم ألا عن طريق وضع وسائل تنسجم مع القيم والقوانين والمعايير الدولية

٢_ المشاركة السياسية:

تؤدي المشاركة السياسية إلى دعم دور الأفراد بالعملية السياسية وتأكيد مشاركتهم في صنع السياسات العامة والتأثير بها وتعد المشاركة السياسية أساسا لعمل النظم الديمقراطية وتكمن أهميتها في نقل متطلبات وحاجات الأفراد المجتمع إلى الحكومة (عبد الستار ٢٠١٢ ، ٢١٩) .

٣_ مكافحة الفساد:

أن تأسيس هيئة النزاهة في العراق نتيجة إلى أن الفساد من الآفات التي تسبب للحكومة الرشيدة بتراجع مستوى الازدهار والرخاء، وأشار إلى أحقية أبناء الشعب العراقي في الحصول على أشخاص يخصصون انفسهم لخدمة الحكومة العراقية، وقد أشار إلى أن العراق كان دولة تمنع الفساد بالحكم، وتم التأكيد أن الفساد انتشر في العراق عبر حكم البعث، وبناء قدرة عراقية قادرة على مكافحة الفساد يعزز بالإدارة المدنية، متعلقاً بذلك كله بمجلس الحكم مهمة تطوير استراتيجيات محاربة الفساد في العراق مجلس النواب، وكما اعتمدت الحكومة العراقي استراتيجية لمحاربة الفساد لمدة خمس سنوات، لكن تطبيقها لم يكن بالمستوى المطلوب، حتى عام ٢٠٢١ تبنت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد (علي ٢٠٢١) . وقد عملت هيئة النزاهة الاتحادية على تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد (**٢٠٢١_٢٠٢٤**) وتوسيع عملها لتتضمن كافة مؤسسات الدولة عبر تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٤_ إصلاح النظام الانتخابي:

على الرغم من عملية التحول الديمقراطي في العراق لم يكن بفعل جهوداً داخلية فقط وإنما عملت قوى عراقية وإرادة خارجية مساعدة معها، الأن أن العراق المعاصر حدد إجراءاته لتبني نظام سياسي، نيابي، ديمقراطي، على وفق دستور عام ٢٠٠٥، وأن يكون النظام السياسي العراقي نظام نيابي برلماني (البياتي ٢٠٢٠ ،٦٩)يعتمد النظام الانتخابي في العراق على نظام التمثيل النسبي منذ عام ٢٠٠٣ ويستند في الحصول كل حزب سياسي على عدد معين من المقاعد بما يتلاءم مع عدد الأصوات المتحصل عليها في الانتخابات، كلما كانت عدد الأصوات أكبر كلما يتقرب من مبدأ العدالة الانتخابية (حسن ٢٠٢٠) . ومن الخصائص العامة للتجربة الانتخابي في العراق ما يأتي (كوركيس ٢٠٢٣)

١_ عاصرت الحياة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تطبيق العديد من الأنظمة الانتخابية في انتخابات مجلس النواب وانتخابات مجالس المحافظات، وشهدت بين تعديل وإلغاء اياً كانت من جانب القيادة السياسية المعارضة أو المؤيدة. أو عبر مشاركة المحكمة الاتحادية لحل النزاعات الانتخابية.

٢_ استند بالانتخابات في العراق مبدأ الدوائر الانتخابية فيما بين الدائرة الانتخابية الواحدة في أرجاء العراق والدوائر المتعددة في كل محافظة دائرة مع الاستناد إلى الدوائر المتعددة مثل ما حصل في النظام الانتخابي رقم ٩ في سنة ٢٠٢٠.

٣_ عدم الاستقرار باختيار شروط المرشح للانتخابات أذ اختلفت ما بين ٢٨ و ٣٠ سنة بالرغم من أن النظام الانتخابي للأحزاب السياسية بالعراق رقم ٣٦ في سنة ٢٠١٥ سمح لمن أعمارهم في ٢٥ سنة لتشكيل حزب.

٤_ تنوعت وسيلة التصويت للقوائم الانتخابية سواء تصويت الناخب للقائمة وانتخاب مرشح فيها، أو انتخاب القائمة أو انتخاب مرشح واحد في القائمة.

٥_ تبني مبدأ القوائم المغلقة ومن ثم القوائم المفتوحة إلى جنب الترشيح الفردي، ومن ثم القوائم شبة المغلقة

المطلب الرابع: تحديات تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

١_ المحاصصة السياسية :

أذ كانت المحاصصة السياسية مسموحة ومقبولة من الجانب السياسي في الدول متعددة الأحزاب، حين لا تستطيع الأحزاب السياسية تحقيق الفوز بالانتخابات تسعى إلى تأسيس حكومة ائتلافية على أساس تقسيم المناصب الوزارية فيما بين كل حسب الأصوات التي جمعتها بالانتخابات (سعيد ٢٠٢١ ، ٢٥) وسياسة المحاصصة التي أنتجتها الديمقراطية التوافقية بالعراق تستند على تقسيم أجهزة الدولة فيما بين مختلف القوى (الشيعية والسنية والكردية) وهذا استند على تقسيم وتوزيع الرئاسات (رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان) بلوغاً إلى بقية المؤسسات بين القوى السياسية العراقية بعد انتخابات (٢٠٠٥/٢٠١٠)، وبالتالي أصبحت واقع حال في الممارسة السياسية من بداية تأسيسها عام ٢٠٠٣ وحتى الأن (علي ٢٠١٨) .

٢_ تراجع الأوضاع الأمنية:

بعد سقوط النظام العراقي الأسبق، اجتاح الفراغ الأمني والقانوني والفوضى وأعمال النهب والسلب والطائفية في جميع أنحاء البلاد، وكان للأفكار والبرامج الطائفية التي

أشارت اليها معظم المنظمات والجماعات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي تأثيراً كبيراً على انتشار الطائفية، وبالتالي أدى إلى انتشار أعمال العنف بشكل واسع ولاسيما بعد حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين في محافظة صلاح الدين قضاء سامراء (محمد ٢٠٢٢) تعاونت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها برسم خطة ضد العراق وتتمثل الخطة بما يأتي (ابراهيم ٢٠١١) .

١_ خلق أزمات سياسية وإيجاد الحلول لها، وتأويل الأزمة وتوسيعها كأن الحل الوحيد هو الحرب، وكان الهدف من الأخبار والتي تركزت على ابرز النقاط وهي نشر حقوق الأنسان والديمقراطية، أسلحة الدمار الشامل، وجرائم ضد الأنسان.

٢_ نشر الإشاعات والخوف في الساحة العراقية بواسطة رسم روايات وأحداث كاذبة وهدفها الوحيد هو السيطرة على أفعال العاطفية وغياب الوعي.

٣_ الفساد السياسي:

تمثلت الفترة التي عاصرها العراق في مدة الاحتلال الأمريكي بازدياد حالات الفساد وقد أوضح تقرير المعهد الأمريكي للدراسات السياسية **(Ips)** الصادر عام ٢٠٠٤ الذي أقر بوجود العديد من التجاوزات المالية في مدة الاحتلال الأمريكي، حيث قام بالتحقيق مع موظفين شركة _(هاليبرتون) تهمة تقاضيها مبالغ مالية ضخمة بلغت حوالي ١٦٠ مليون دولار لأعمال لم يقومون بإنجازها (البياتي ٢٠٢١ ، ٩)يعد الفساد من اكثر التحديات انتشاراً بدوائر الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والملاحظ أن الفساد لم يكون نتيجة الاحتلال وإنما نتيجة التراكمات وازدادت بعد عام ٢٠٠٣، وخصوصاً يعد أصدر بول برايمر قراراً في حل القوى الأمنية والجيش العراقي، كما وازدادت نسبة البطالة من ٣٠% قبل الاحتلال إلى ٦٠% في ٢٠٠٣ (ابراهيم ٢٠١٦)

٣_ تراجع الأداء الحكومي:

عواقب الصراع الهويات الفرعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما نتج عنها من سياسة المحاصصة والطائفية كان من البديهي يكون تداخل بين ما هو سياسي وما هو مؤسسي، فاذا كان وظيفة السياسي يمكن أن لا يقوم على الخبرة المهنية لأدائه، بالوظيفة المؤسسية لا تقوم ألا عن توفر الخبرات والمهارات التخصيصية ، فأن الأول يتوى الحزب السياسي والثاني تتولى به الحكومة، وأن حدوث أي تدخل بين الاثنين سيؤدي إلى أرباك وانهيار مؤسسات الحكومية وعد قيامها بمهامها، وفقدان ثقافة المؤسسات بسبب التداخل بين السياسي والمؤسسي يؤثر سلباً على تراجع أداء المؤسسة وعدم قيامها بأدائها ومسؤولياتها تجاه المجتمع.

الخاتمة

يتضح لنا أن الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي هما ركيزتان أساسيتان لكل المجتمعات، يتعلق الأمن الاجتماعي في توفير البيئة المناسبة وتعزيز التعايش السلمي والتقليل من النزاعات، ويساهم الاستقرار بتعزيز الثقة بين إفراد المجتمع ونظامهم السياسي، وأن تحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي يتطلب توفير كافة الجهود ويتوجب على الحكومة العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية لكافة أفراد المجتمع، ويتحقق هذا عبر ما يعرف الأفراد بما لهم وعليهم من حقوق و واجبات حسب ما تفتضيه المصلحة العامة.

المصادر باللغة العربية:

١- ابراهيم ، خليل احمد . ٢٠٠٧ . *الامن الفردي ودوره في بناء الانسان* . حركة التوافق الوطني الاسلامية.

٢- الهيتي ، عبد الستار . ٢٠٠٧ . *مسؤولية الافراد والاجهزة الحكومية في تحقيق الامن الجماعي* . مؤتمر الامن الاجتماعي . البحرين .

٣- البياتي ، فراس . ٢٠١٦ . *السياسة العامة للامن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٥* . بغداد : مطبعة السيماء .

٤- الياسري ، علي عبد العزيز . ٢٠١٠ . *الامن القومي العراقي الابعاد الفكرية والسياسية لإستراتجية الامن القومي في العراق* . العراق : دار الكتب والوثائق الوطنية .

٥- مولود ، فاطمة ذياب ونسرين جودي كاظم . ٢٠٢١ . " الامن الاجتماعي على وفق نظرية النماذج العقلية الاجتماعية " . *مجلة الباحث* . العدد (٢).

٦- الجدعاني ، تغريد عابد واريج احمد عقران . دور الالتزام بالاجراءات الاحترازية في الانشطة السياحية في تعزيز الامن الاجتماعي . كلية التربية – جامعة عين شمس .

٧- اليوسف ، عبد الله عبد العزيز . ٢٠٢١ . الدور الامني للمدرسة في المجتمع السعودي . ندوة المجتمع . الرياض .

٨- العيساوي ، ميثاق . ٢٠٢٠ . *الاعتدال الفكري وبناء الدولة الحديثة* . بيروت : دار السنهوري .

٩- علي ، هند جمعة . ٢٠١٧ . طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ . رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .

١٠-العيثاوي ، وسام حسين علي . ٢٠١٨ . *التحديث والاستقرار السياسي في النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣* . برلين : المركز الديمقراطي العربي .

١١-محمد ، يزن خلوق و اسراء علاء نوري . ٢٠٢٢ . " الاعلام الامني وتحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " . *مجلة دراسات إقليمية* . العدد (٥٢) .

١٢- العبدلي ، ابراهيم محمد منصور . ٢٠٢٣ . *التنوع الثقافي والسلم المجتمعي دراسة ميدانية في مدينة الموصل* . كلية الاداب – جامعة الانبار .

١٣- ابراهيم ، ناظم نواف . ٢٠١٥ . *العنف السياسي في العراق المعاصر* . بغداد : دار الرافدين للطباعة والنشر .

١٤- البكري ، ياسين محمد . ٢٠٠٦ . بنية المجتمع العراقي : دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع . اطروحة دكتوارة . الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية .
١٥- حسن ، فارس . ٢٠٢١ . مستقبل الاقليات في العراق . ورقة عمل .
١٦- اللحام ، احمد الاصفر . ٢٠٠٩ . *مكونات الواقع العربي الراهن وازمة ممارسة الديمقراطية في الوطن العربي* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . .
١٧-الصمانجي ، عزيز قادر . ١٩٩٩ . *التاريخ السياسي لتركمان العراق* . لبنان : دار الساقي .
١٨- الحسني ، عبد الرزاق . ١٩٨٣ . *الصابئون في ماضيهم وحاضرهم* . العراق : منشورات المكتب العربي .
١٩- الحسني ، عبد الرزاق . ١٩٨٤ . *اليزيدون في ماضيهم وحاضرهم* . العراق :منشورات المكتب العربي.
٢٠- زامل ، يوسف عناد . ٢٠١٦ . " العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية " . *مجلة لارك* . العدد (٢١) .
٢١- عبد الستار ، هشام حكمت . ٢٠١٩ . *علم الاجتماع السياسي* . العراق :الدرار الجامعية للطباعة والنشر .
٢٢- نعمة ، سعد عبد الحسين . ٢٠١٣ . " دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق " . *مجلة معين للعلوم الطبية والانسانية* . العدد (٣).
٢٣- علي ، حيدر طالب . ٢٠٢١ . *مدخل النزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية* . بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط .
٢٤- البياتي ، فراس عبد الكريم وذور الفقار عبد الله محمد . ٢٠٢٠ . " تقييم النظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٥ " . *مجلة قضايا سياسية* . العدد (٦٣)
٢٥-حسن، أزهار عبد الله. ٢٠٢٢ . " اليات الاصلاح الانتخابي في العراق " . *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية* . العدد (٤٣) .
٢٦-عزيز، فراس كوركيس وعبد الجبار احمد عبد الله. ٢٠٢٣ . " الانتخابات في العراق ما بين مشكلة النظام الانتخابي وازمة النظام السياسي " ، مجلة جامعة الأنبار للقانون والعلوم السياسية. المجلد (١٣).
٢٧-سعيد، رؤى خليل. ٢٠٢١ . *تحديات بناء الدولة في العراق* . بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية.

المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Ibrahim، Khalil Ahmed. 2007. Individual security and its role in building the human being. Islamic National Accord Movement.
2- Al-Hiti، Abdul Sattar. 2007. The responsibility of individuals and government agencies in achieving collective security. Social Security Conference. Bahrain.
3- Al-Bayati، Firas. 2016. The general policy of national security in Iraq after 2005. Baghdad: Al-Sima Press.
4- Al-Yasiri، Ali Abdul Aziz. 2010. Iraqi national security، the intellectual and political dimensions of the national security strategy in Iraq. Iraq: National Library and Archives.
5- Mawloud، Fatima Dhiab and Nisreen Judy Kazim. 2021. "Social security according to the theory of social mental models". Al-Baheth Magazine. Issue (2).

6- Al-Jadaani، Taghreed Abed and Arij Ahmed Aqran. The role of commitment to precautionary measures in tourism activities in enhancing social security. Faculty of Education - Ain Shams University.

7- Al-Youssef، Abdullah Abdul Aziz. 2021. The security role of the school in Saudi society. Community Symposium. Riyadh.

8- Al-Issawi، Mithaq. 2020. Intellectual moderation and building the modern state. Beirut: Dar Al-Sanhouri.

9- Ali، Hind Juma. 2017. The nature of the relationship between political stability and societal stability in Iraq after 2003. Master's thesis. Faculty of Political Science - Nahrain University.

10- Al-Aithawi، Wissam Hussein Ali. 2018. Modernization and political stability in the political system in Iraq after 2003. Berlin: Arab Democratic Center.

11- Muhammad، Yazan Khalouk and Israa Alaa Nouri. 2022. "Security Media and Achieving Political Stability in Iraq after 2003". Regional Studies Journal. Issue (52).

12- Al-Abdali، Ibrahim Muhammad Mansour. 2023. Cultural Diversity and Community Peace: A Field Study in the City of Mosul. College of Arts - University of Anbar.

13- Ibrahim، Nazim Nawaf. 2015. Political Violence in Contemporary Iraq. Baghdad: Dar Al-Rafidain for Printing and Publishing.

14- Al-Bakri، Yassin Muhammad. 2006. The Structure of Iraqi Society: A Historical، Social and Political Study of the Phenomenon of Diversity. PhD Thesis. Al-Mustansiriya University - College of Political Science.

15- Hassan، Faris. 2021. The Future of Minorities in Iraq. Working Paper.

16- Al-Lahham، Ahmed Al-Asfar. 2009. Components of the Current Arab Reality and the Crisis of Practicing Democracy in the Arab World. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

17- Abdul Amir، Farazdaq Ali. 2021. Political development and its crises in Iraq after 2003. Baghdad: Iraq Center for Studies.

18- Al-Samanji، Aziz Qader. 1999. The political history of the Iraqi Turkmen. Lebanon: Dar Al-Saqi.

19- Al-Hasani، Abdul Razzaq. 1983. The Sabians in their past and present. Iraq: Arab Office Publications.

20- Al-Hasani، Abdul Razzaq. 1984. The Yazidis in their past and present. Iraq: Arab Office Publications.

21- Zamel، Youssef Anad. 2016. "Transitional Justice and National Reconciliation". Lark Magazine. Issue (21).

22- Abdul Sattar، Hisham Hikmat. 2019. Political Sociology. Iraq: Al-Darrar University for Printing and Publishing.

23- Nima، Saad Abdul Hussein. 2013. "The role of the principle of citizenship in enhancing political participation in Iraq". Maeen Journal of Medical and Human Sciences. Issue (3).

24- Ali، Haider Talib. 2021. Introduction to integrity and anti-corruption in Iraqi legislation. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.

25- Al-Bayati، Firas Abdul Karim and Dhur Al-Faqar Abdullah Muhammad. 2020. "Evaluating the parliamentary system in Iraq after 2005". Political Issues Magazine. Issue (63).

26- Hassan، Azhar Abdullah. 2022. "Mechanisms of electoral reform in Iraq". Journal of the College of Law and Political Science. Issue (43).

27- Aziz، Firas Korkis and Abdul Jabbar Ahmed Abdullah. 2023. "Elections in Iraq between the problem of the electoral system and the crisis of the political system." Anbar University Journal of Law and Political Science. Volume (13).

28- Saeed، Ruwa Khalil. 2021. Challenges of building the state in Iraq. Beirut: Al-Radwan Cultural Foundation.